

قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٩

يربط موازنة الهيئة العامة لموانى البحر الأحمر للسنة المالية ٢٠٠٠/٩٩

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَئِيسُ جَمْهُورِيَّةِ

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الهيئة العامة لموانى البحر الأحمر للسنة المالية ٢٠٠٠/٩٩ بمبلغ ٢٦١٤٧٣٠٠ جنيه (فقط وقده مائتان وواحد وستون مليوناً وأربعينات وثلاثة وسبعين ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٠/٩٩ بمبلغ ٧٠٨٤٠٠ جنيه (فقط وقده سبعون مليوناً وثمانمائة وأربعة آلاف جنيه) موزعة كالتالى :
- أجر بمبلغ ٨٨٥٠٠٠ جنيه .
- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٦١٩٥٤٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٠/٩٩ بمبلغ ٤٣٥٤٠٠٠١ جنيه (فقط وقده مائة وأربعة ملايين وثلاثمائة وأربعة وخمسون ألف جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٠/٩٩ بمبلغ ٣٣٥٥٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده ثلاثة وثلاثون مليوناً وخمسمائة وخمسون ألف جنيه) منه مبلغ ١٩٤٥٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده تسعة عشر مليوناً وأربعينات وخمسون ألف جنيه) فائض حكومة .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٠/٩٩ بمبلغ ١٥٧١١٩٠٠٠ جنيه (فقط وقده مائة وسبعة وخمسون مليوناً ومائة وتسعية عشر ألف جنيه) موزعة كالتالى :
- استخدامات استثمارية بمبلغ ٩٤٧٠٠٠١٣ جنيه .
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٢٦١٧٢٠٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٩٩/٢٠٠٠ بـ ١٥٧١١٩٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وسبعة وخمسون مليوناً ومائة وتسعة عشر ألف جنيه) موزعة كالتالى :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بـ ٢٦١٧٢٠٠ جنيه .

- قروض وتسهيلات ائتمانية بـ ١٣٠٩٤٧٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومى .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحوقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من البنك المركزي المصري والبنوك إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٩ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ صفر سنة ١٤٢٠ هـ

(الموافق ٢٧ مايو سنة ١٩٩٩ م) .

حسنی مبارك

**موازنة الهيئة العمالية لموسى البشير الظاهري
للسنة المالية ٢٠٠٠/٩٩**

بيان	١٩٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩	بيان
الاستدئمات الجارية:			
إيرادات النشاط الجارى	٧٩.	٨٨٥	
إيرادات أخرى	٢١٧٣٨	٦٣٧٦٨	النفقات الجارية والتحولات الجارية
جملة الإيرادات الجارى	١٤٣٥٤	٦٦٦٨	الأجرور
افتراض الاستدئمات الجارى:			
ضرائب داخلية	-	٢٨٠٧	
فائض حكومة	١٤١	١٩٤٥	
جملة الفائض	٣٣٠٥	٢٨٠٧	
جملة الموارذة الجارى	١٤٣٥٤	٨٩٧٣٨	
الاستدئمات الرأسمالية:			
إيرادات رأسمالية متتنوعة	٢٣٤٣	٢٣٤٣	استدئمات استثمارية
خواص وتسهيلات انتهاية كلها من بنك الاستثمار العملى	٢١٧	٢١٧	إيرادات رأسمالية
جملة الإيرادات الرأسمالية	١٣١٩	١٣١٧	جملة الاستدئمات الرأسمالية
إجمالي الموارذة	١٣٦٧٣	٢٦١٤٧٣	إجمالي الموارذة